النفط ترفع سعر مازوت المداجن إلى ٨٠٠٠ ليرة

معاون وزير الزراعة لـ«الوطن»: ٢٠ بالمئة من المداجن الخاصة عادت للخدمة بعد تقديم الدعم والتسهيلات

رئيس لجنة مربي الدواجن: من المفترض ألا ترتفع أسعار الفروج

رامز محفوظ

فوجئ المواطنون بعد انخفاض سعر الفروج وأجزائه خلال الفترة الماضية وبعد انتهاء موسم أعياد الميلاد ورأس السنة وإن كان هذا الانخفاض بنسبة قليلة وتأمل المواطن بإمكانية استمرار حالة الانخفاض في السعر بصدور قرار من وزارة النفط والثروة المعدنية برفع سعر المازوت المخصص لمنشآت تربية الدواجن من ٢٠٠٠ ليرة إلى ٨٠٠٠ ليرة، ما بدد آمالهم بتحسن جديد على الأسعار.

معاون وزير الزراعة لشؤون الثروة الحيوانية والتنمية الريفية رامي العلي أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه عقب قيام وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي باتخاذ العديد من القرارات الخاصة بدعم قطاع الدواجن خلال العام الماضي وتقديم العديد من التسهيلات عادت نسبة جيدة من المربين للعمل.

وكشف عن عودة نحو ٢٠ بالمئة من مداجن القطاع الخاص والبالغ عددها حتى نهاية العام الماضي ٤٣٤٢ مدجنة للعمل بعد إصدار العديد من القرارات والتسهيلات التي شجعت المربين للعودة وهذه النسبة في ازدياد دائم، وأشار العلي إلى وجود تنسيق مع الجهات المعنية لتشميل عدد من المشاريع المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية ومن ضمنها الدواجن ببرنامج دعم أسعار الفائدة مثل اقامة مشاريع جديدة لتربية طيور الدواجن وتشغيل المداجن المتضررة والمتوقفة عن العمل كما تم التنسيق بين الوزارة والمصرف الزراعي من أجل تعديل جداول احتياج المصرف ورفع سقف القروض ومن هذه القروض هناك قروض متوسطة الأجل وقصيرة الأجل منها مخصصة لشراء وتجديد التجهيزات اللازمة لاستثمار المداجن ومنها مخصصة لشراء الصوص والأعلاف، وأوضح العلي أن ضبط سعر الفروج بعد رفع سعر المازوت المخصص لمنشآت الدواجن من ٢٠٠٠ ليرة إلى ٨٠٠٠ ليرة هو من اختصاص وصلاحيات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وليس من اختصاص وزارة الزراعة، مشيراً إلى أن صناعة الدواجن مرتبطة بعدة جهات حكومية، موضحاً إلى أن حساب تكلفة الفروج يتم من لجان في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهذه اللجان تضم مندوباً من وزارة الزراعة.

من جهته أوضح رئيس لجنة مربي الدواجن في اتحاد غرف الزراعة السورية نزار سعد الدين أنه من المقرر أن يتم عقد اجتماع يوم الأربعاء القادم لإيضاح التعليمات التنفيذية لقرار رفع سعر المازوت المخصص لمنشآت الدواجن، وبين في تصريح لـ«الوطن» بأن تكلفة الفروج اليوم ٣١٨٠٠ ليرة ومن ضمن التكلفة التدفئة ونسبتها ١٠ بالمئة، لذا وبما أن المدجنة كانت تحصل فقط على ١٠ بالمئة من مخصصاتها من المازوت المدعوم بالنسبة للفروج و٥ بالمئة بالنسبة للدجاج البياض والنسبة المتبقية يتم تحميلها من السوق السوداء بسعر ١٣ ألف ليرة تقريباً ما يعني أنه من المفترض ألا ترتفع أسعار الفروج بعد رفع سعر المازوت.

وتوقع سعد الدين أن تحصل المدجنة على كامل مخصصاتها من مازوت التدفئة بعد رفع السعر إلى ٨ آلاف ليرة، مضيفاً: لا نعلم إن كان سيتم الإبقاء على إعطاء مداجن الفروج نسبة ١٠ بالمئة والبياض ٥ بالمئة من مخصصاتها من المازوت المدعوم بسعر ٢٠٠٠ ليرة للتبن والنسبة المتبقية يتم بيعها بسعر ٨ آلاف ليرة، مؤكداً أن هذا الأمر سيتضح خلال الاجتماع الذي سيعقد يوم الأربعاء القادم.

مدير الدواجن متفائل...

أبو دان لـ«الوطن»: طموحنا أن نحقق أرباحاً تصل إلى نحو ١٠ مليارات ليرة سورية

الوطن

كشف مدير عام مؤسسة الدواجن د. سامي أبو دان في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة حققت في عام ٢٠٢٣ نقلة نوعية في الإنتاج، مؤكداً أن طموح المؤسسة هو أن تحقق ربحاً بحدود ١٠ مليارات ليرة سورية تقريبا خلال عام ٢٠٢٣، مشيراً إلى أنه تم الانتقال إلى أفضل حالة إنتاجية، كما تعمل على زيادة الإنتاج وتحسين واقع عمل منشآتها بما يسهم في دعم هذا القطاع الاقتصادي المهم ورفد السوق المحلية بمنتجات البيض والفروج.

وأضاف: إن زيادة الإنتاج ساهمت في زيادة الأرباح وتحولت المؤسسة من خاسرة إلى رابحة، لافتاً إلى أنه إضافة لذلك قامت بتسديد السلف المتراكمة عليها من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ من هامش الربح وتعمل ضمن خطتها على تسديد كامل السلف المتراكمة عليها.

وبين أبو دان أن الخطة القادمة تتضمن إعادة تأهيل المنشآت المدمرة ورفع الطاقة الإنتاجية لكل المنشآت لتكون المؤسسة من المؤسسات الرابحة.

وحسب التقرير الصادر عن وزارة الزراعة تبين أن المؤسسة العامة للدواجن قامت بإعادة تأهيل مقفسي الأمات في منشأة دواجن حمص، وإعادة تأهيل نظام التعليف في حظائر الرعاية وحظيرتي إنتاج لمنشأة حماة، كما تم تأهيل ٦ حظائر في كل من طرطوس والسويداء والقنيطرة وصيدنايا واللاذقية وكذلك تأهيل المعلف في كل من منشآتي القنيطرة وطرطوس.

وبين التقرير أن عدد طيور المتربية حالياً بلغ ٨٠٠ ألف طير من دجاج بياض وأمات وفروج وتم إنتاج ١١٦ مليون بيضة مائدة، وإنتاج ٤١٠ أطنان فروج لحم، وإنتاج ١,٨ مليون صوص تربية.

١٦٣٥ مدجنة عادت للعمل من جديد منها ٨٨٨ غير مرخصة

وذكر التقرير أن القيمة التسويقية بلغت نحو ١٥٠ مليار ليرة سورية.

وقد حقق قرار وزارة الزراعة رقم ١٠٩/ت الصادر في بداية آب الماضي والقاضي بالسماح باستثمار المداجن غير المستمرة (المرخصة وغير المرخصة) من مالكيها أو غير مالكيها نتائج إيجابية من خلال مساعدة الكثير من المربين على تشغيل منشآتهم والعودة للإنتاج، حيث بلغ عدد المداجن العائدة للإنتاج نحو ١٦٣٥ مدجنة منها ٨٨٨ مدجنة جديدة غير مرخصة وغير مستثمرة وبطاقة إنتاجية نحو ٥٨٦١٦٠٧ طيور/دورة، و٧٤٧ مدجنة مرخصة كانت متوقفة، إذ إن المنشآت المستثمرة بموجب هذه الوثيقة تشمل بالدعم الحكومي المقدم عن دورة التربية المحددة فيها استناداً إلى كشف مرتبط بوثائق شراء مستلزمات الإنتاج «صوص وأعلاف»، ما سيسهم في رفد السوق المحلية بمنتجات الدواجن من البيض ولحم الفروج، حيث أدخل القرار نحو ٢٣ بالمئة من المداجن غير المرخصة إلى العملية الإنتاجية بعد منحها وثيقة استثمار ولا تزال الوزارة مستمرة بمنح وثائق الاستثمار والتربية وفقاً للطلبات المقدمة من المربين.

بعد قرارات رفع أسعار المشتقات النفطية.. هل يكون ٢٠٢٤ أفضل من ناحية الأسعار؟

تيزيني لـ«الوطن»: القرارات تؤدي إلى زيادة البؤس وإذا أردتم خدمة المواطن فقدموا التسهيلات للمنتِج

جلنار العلي

تخوّف الكثير من المواطنين من أن يكون العام الحالي أكثر سوءاً من ناحية الأسعار، ولاسيما أن البداية لم تكن مبشّرة وخاصة بالنسبة لأسعار المحروقات، حيث أصدرت الحكومة في اليوم الثالث من العام قراراً برفع سعر مبيع لتر المازوت لجميع الآليات العاملة على المادة باستثناء وسائط النقل العامة والجرارات الزراعية إلى ١١٨٨٠ ليرة، لتقوم بعد عدة أيام برفع سعر البنزين أوكتان ٩٠ للقطاع الخاص إلى ١٠٨٩٦ ليرة بعد أن كان بـ٩٠٠٠ ليرة، وسعر المازوت الحر إلى ١٠٨٩٥ ليرة لليتر الواحد، وطن الفيول إلى نحو ٦,٥ ملايين ليرة، والغاز السائل الدوكما إلى أكثر من ١٠ ملايين ليرة للطن الواحد.

أمين سر غرفة صناعة حمص عصام تيزيني، اعتبر في تصريح لـ«الوطن» أن هذه القرارات تؤدي حتماً إلى زيادة البؤس في الشارع السوري وخاصة بالنسبة للمستهلك، لأن التاجر أو الصناعي يحمّل كل ما يدفعه على المنتج الذي يتحمله المواطن الذي يعد الحلقة الأخيرة في العملية الاقتصادية، متابعاً: «أقدّر كصناعي أسباب رفع أسعار المواطن بالبنزين، ولكن المشكلة لا تكمن في ذلك وإنما تكمن بأن هذه المواد لا تصل للصناعي إلا بشق الأنفس، لافتاً إلى وجود عدة صعوبات تتمثل في صعوبة الدفع عبر المصارف، إضافة إلى الإجراءات الروتينية والمعقدة التي تعترض عمل الصناعي والتاجر، ما يؤدي إلى تأخير العملية الإنتاجية، معتبراً أنه لا يوجد حكومة ترفع أسعار النفط مرتين بالأسبوع الواحد كما هو موجود في سورية، وهذا مردّه إما لعدم وجود دراسة متأنية لهذه القرارات، وإما أن ولاسيما بعد رفع سقف الكميات المخصصة للشركات من البنزين، ولكن المشكلة لا تكمن في ذلك وإنما تكمن بأن هذه المواد لا تصل للصناعي إلا بشق الأنفس، لافتاً إلى وجود عدة صعوبات تتمثل في صعوبة الدفع عبر المصارف، إضافة إلى الإجراءات الروتينية والمعقدة التي تعترض عمل الصناعي والتاجر، ما يؤدي إلى تأخير العملية الإنتاجية، معتبراً أنه لا يوجد حكومة ترفع أسعار النفط مرتين بالأسبوع الواحد كما هو موجود في سورية، وهذا مردّه إما لعدم وجود دراسة متأنية لهذه القرارات، وإما أن الحكومة مضطرة لرفع الأسعار لأن الخزينة العامة للدولة أصبحت شبه عاجزة عن تلبية احتياجات المواطن.

أكريّم لـ«الوطن»: الحل بتعويم سعر الطاقة وفق الأسعار العالمية

وفي السياق، رأى تيزيني أن العام الحالي قد يكون أخطر مما مضى من ناحية رفع الأسعار، وذلك من خلال عدة مؤشرات تم لمسها بالأسبوع الأول من العام، معتبراً أنه إذا أرادت الحكومة خدمة المستهلك يجب أن تقدم التسهيلات للمنتج، وعدم إصدار قرارات تعرقل الإنتاج، وتؤدي إلى هجرة الكثير من رؤوس الأموال.

من ناحيته، بيّن عضو غرفة تجارة دمشق ياسر اكريّم أن أسعار الطاقة تؤثر حتماً في كلفة المنتج سواء كان داخلياً أم مستورداً، لأنها تدخل بالنقل والإنتاج والإضاءة والتكييف والتبريد، لكنها لا تشكل بالنهاية تكلفة كبيرة أمام مجموع الكلف، فمثلاً إذا ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة ١٠ بالمئة فإن هذا لن يؤثر في السعر النهائي للمنتج إلا بنسبة ١ بالمئة، ولكن المشكلة الأساسية تتمثل بالفرق الكبير بين مستوى الدخل والأسعار التي تصل إلى ١٠ أضعاف في الكثير من الأحيان، لذا فإن الأهم من ذلك إيجاد مشاريع جديدة لرفع دخول المواطنين.

وأشار اكريم إلى أن الحل يتمثل بتعويم سعر الطاقة أي بعدم تدخل الحكومة بتحديده، حيث يرتفع السعر المحلي بارتفاع الأسعار العالمية وينخفض بانخفاضها، مع التعهد بخفض الأسعار، لافتاً إلى أنه منذ أن بدأت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بإصدار نشرات دورية للأسعار لم تنخفض أسعار المحروقات سوى مرة واحدة فقط وبشكل طفيف جداً، معتبراً أن تعويم سعر الطاقة من شأنه أن يضمن عدم خسارة أي طرف من الأطراف سواء الحكومة أم التجار والصناعيين.

خطة لإقامة معارض للمنتجات السورية في إيران

هناء غانم

اتفاق على تشكيل لجنة مواصفات ومقاييس مشتركة

عقدت الغرفة السورية-الإيرانية المشتركة اجتماعها أمس بحضور لافت من الفعاليات التجارية والاقتصادية لمناقشة مقترحات الخطة العملية لعام ٢٠٢٤ التي يعول أصحاب الشأن الاقتصادي من تجار وصناعيين على الحكومة لدعم وتنفيذ المقترحات الخاصة بها.

رئيس الغرفة فهد درويش قال في تصريح لـ«الوطن»: نعمل على تذليل كل الصعوبات والعقبات التي تواجه العمل التجاري بين سورية وإيران والأهم لتعزيز التواصل بشكل أفضل، وإعادة تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

وأشار إلى أنه ضمن خطة العام إقامة معارض بيع مباشر وعرض بضائع سورية في المحافظات الإيرانية تحت شعار «صنع في سورية» على أن تترافق مع ملتقيات اقتصادية، مع إقامة ملتقيات اقتصادية وتجارية دورية شهرية للفعاليات التجارية بالتناوب في المحافظات السورية والإيرانية، وحسب الاختصاص سواء كان تجارياً، صناعياً، زراعياً، سياحياً أو مستثمرين، والنقل والشحن... وغيرها، مؤكداً إقامة معارض مثيلة لها في سورية على أن يكون المعرض الأول في بداية الربيع في إيران.

وقال: نسعى إلى تقديم طلب إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالسماح بدخول الصناعات النسيجية السورية إلى السوق الإيرانية، وتوجيه دعوات حضور إلى الدول المجاورة لها لحضور معارض المنتجات السورية في إيران، لتكون إيران منصة تصديرية للبضائع السورية إلى دول الجوار.

وأضاف درويش: نخطط لإقامة شركات استثمارية مشتركة (مساهمة، قابضة، مغفلة) في كل مجالات التعاون التجاري والصناعي والصحي والدوائي والزراعي، وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لهذه الاستثمارات بهدف إيجاد تشبيك اقتصادي متين مع تقديم ضمانات الاستمرارية لهذه المشروعات، على أن تكون هذه المشروعات على الصعد كلها، كالتشجيع على الاستثمار في مجال الثروة الزراعية، وذلك لما تتمتع به سورية من ميزات زراعية كبيرة من خصوبة التربة وتنوع المحاصيل واعتدال المناخ، وتنشيط الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية وعلى وجه الخصوص المداجن والمباقر والثروة السمكية ما يخفف من عبء فاتورة الاستيراد، وتشجيع شركات البناء والعمران الإيرانية للاستثمار في إعادة إعمار سورية ولاسيما في الفترة القادمة، حيث ستشهد سورية ثورة حقيقية في إعادة الإعمار، وتقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية المشتركة بين الصناعيين في سورية وإيران والعمل على نقل الخبرات والتكنولوجيا اللازمة للإنتاج من إيران إلى سورية، مع التأكيد على إعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة التي تعتمد على إنتاج المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج الوطنية لتكون رافده للصناعات المحلية ما يخفف من عبء الاستيراد.

ومن المقترحات أيضاً سيتم العمل على معالجة موضوع المواصفات والمقاييس بالنسبة للمنتجات السورية، والعمل على إنشاء اتفاق بين الحكومتين السورية والإيرانية على تشكيل لجنة مواصفات ومقاييس مشتركة ولاسيما مواصفات زيت الزيتون السوري الذي يتم تصديره إلى دول العالم كلها فيما يواجه صعوبات في التصدير إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إضافة إلى دعم دور المناطق الحرة، والعمل مع وزارتي الاقتصاد في البلدين على الإسراع في تأسيس المنطقة الحرة السورية-الإيرانية المشتركة في حسياء لتنشيط الاستثمار الصناعي المشترك بين البلدين والتي تم التباحث حولها.

وأكد درويش أنه يجب ألا تقتصر السياحة بين البلدين على السياحة الدينية فقط بل يجب تنشيطها على الصعد كلها العلاجية، الترفيهية، الدينية، المعالم التراثية والتاريخية والأثرية، والمطالبة بزيادة عدد الرحلات الجوية بين البلدين وتخفيض قيمة بطاقة الطائرة ما يؤدي إلى زيادة الحركة السياحية بين البلدين.

وكذلك التركيز في هذا العام على إقامة ملتقيات اقتصادية وتجارية إضافة إلى لقاءات بين رجال الأعمال في كلا البلدين في غرفتي تجارة وصناعة وزراعة ومناجم مدينة يزد وأصفهان لزيارة سورية لدعوة صناعيين إيرانيين في مجال صناعة السيراميك لإقامة لقاء مع المستوردين والتجار السوريين، وإقامة معرض تخصصي لمنتجات السيراميك للصناعات الإيرانية وغيرها.